مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني
من ٩/٥/١٩٨٣ ولغاية ٦/٩/١٩٨٦

اثارت حركة التمرد داخل «فتح» بتاريخ التاسع من أيار (مايو) ١٩٨٣، حالة من الاضطراب على الساحة الفلسطينية، ولا سيما أنها جاءت بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، إثر الغزو الاسرائيلي للأراضي اللبنانية صيف العام ١٩٨٢، وتشتّت القيادات الفلسطينية؛ اضافة الى ما رفعه قادة التمرد من شعارات، جاءت وكأن التمرد يرمي الى اصلاح الوضع الداخلي الفلسطيني.

وقد ادعت حركة التمرد بأن تحركها يستهدف ان تكون «فتح» هي التنظيم القائد، وتطبيق المركزية الديمقراطية، وفقاً للنظام الداخلي الاساسي، وان تكون قرارات المؤتمر العام هي الخط السياسي للحركة، والعمل على اسقاط القاعدة التي تجعل المتحكم في صرف المال هو المتحكم في القرار (**التعميم** ، دمشق، ٥/٣/١٩٨٣). وفي معرض ردها على مطالب التمرد، اقرّت قيادة «فتح» بما ينطوي عليه بعض هذه المطالب من حجة، الا انها تمسكت بضرورة معالجة هذه المطالب ضمن الأطر الشرعية، ودعت قادة التمرد الى الالتزام بالأطر التنظيمية والاحتكام لها. وفي هذا السياق، صرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، بأن كوادر «فتح» تريد الاصلاح والتطوير، وكل مطالب مجموعة العقيد ابو موسى وقدري وابو صالح حقيقية وصحيحة؛ ولكن الاسلوب الذي اختاروه للتعبير عن مطالبهم قد يستفيد منه كل اعداء الثورة الفلسطينية (**الشرق الاوسط** ، لندن، ٣/٦/١٩٨٣).

ومع نمو ظاهرة التمرد، وما حظيت به من دعم سوري واضح، اصبح التمرد واقعاً يستدعي مواقف محددة، ازاء الضغط الناشىء داخل الصف الفلسطيني. وتلاقت الجبهتان، الشعبية والديمقراطية، حول مواقف سياسية وتنظيمية محددة ازاء ما يتهدد الساحة الفلسطينية من مخاطر، وأعلنتا تشكيل قيادة سياسية وعسكرية مشتركة في اطار تعزيز العلاقات بين الجبهتين وتوحيد صفوفها بتاريخ ٢٦/٦/١٩٨٣. وقد اتخذ هذا القرار في اجتماع موسع عقده اعضاء المكتبين السياسيين للجبهتين (**السفير** ، بيروت، ٢٧/٦/١٩٨٣).

ولاحظ مراقبون سياسيون ان قرار تشكيل قيادة مشتركة جاء بعد قرار السلطات السورية بابعاد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات من دمشق، بتاريخ ٢٤/٦/١٩٨٣، وتجنُّب أي من الجبهتين اتخاذ موقف محدد، منحان، ازاء الصراع الداخلي في «فتح»؛ في حين عملت الجبهتان على اصلاح ذات البين مع التمسك بمبدأ رفض العمل خارج أطر م.ت.ف. وتعزيزاً للاتجاه ذاته، شاركت الجبهتان في اجتماعات دورة المجلس المركزي، في تونس، الذي عقد من ٤ ـ ٦/٨/١٩٨٣، وذلك بغية الابقاء على وحدة م.ت.ف. وتدعيم مكانة اطرها الشرعية. وحضر اجتماعات دورة المجلس ٧٧ عضواً من أصل ٨١، ولم يتغيب عنها سوى ممثلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، واثنين آخرين كانا اصطفا الى جانب المتمردين.

تطرقت اجتماعات المجلس المركزي الى الاوضاع الفلسطينية الداخلية. وتحدث الامين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمة، في الاجتماعات، فشدد على ضرورة الوحدة الوطنية، ودعا الى التقيد بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر، كأحد الاسس الضرورية للاستمرار في الثورة. كما ركز حواتمة على ضرورة ايقاف الاقتتال الذي كان نشب في البقاع، بين المتمردين ومؤيديهم، من جهة، وقوات الشرعية، من جهة أخرى. وشدد حواتمة على ضرورة حماية الدم الفلسطيني من المزيد من عوامل السفك المتربصة به، وحث على اصلاح الوضع في «فتح» والسعي الى اعادة العلاقات الفلسطينية ـ السورية الى طبيعتها، لأن هذا سوف يعزز النضال المشترك ضد العدو الاميركي ـ الصهيوني (**فلسطين الثورة** ، نيقوسيا، ٣/٨/١٩٨٣).